منظمة
العمل
الدولية

# اتفاقيات الشراكة الاورو ـ المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة

# الأورو ـ المتوسطية: مقاربة عمالية

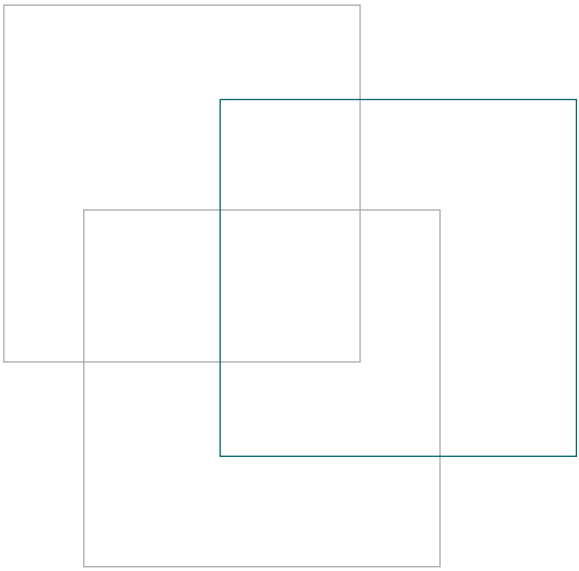

المعرفة ضرورة....

# منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

٢٠١٤

# تمهيد

لقد أطلقنا في منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية في بيروت، مشروعًا يستهدف الحركة النقابية والعمالية في عدد من بلدان المنطقة العربية تحت عنوان: "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". وقد جاءت هذه المبادرة تفاعلاً مع ما شهدته المنطقة العربية من حراك اجتماعي ومن تحولات اصطلح عليها تسمية "الربيع العربي"، حيث بدا واضحًا أنه من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء موجة الاحتجاجات الأخيرة غياب أسس العمل اللائق وخصوصًا قضايا الحقوق والحماية الاجتماعية والحريّات النقابية والحوار الاجتماعي، فضلاً عن تغييب النقابات والعمال عن المشاركة في صياغة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية نحو اعتماد نموذج تنموي يرتكز الى المعايير والمواثيق الدولية منطلقاً ومرجعاً.

إن من أهداف المشروع إذًا الارتقاء بالمنظمات العمالية وبكوادرها من خلال تطوير قدراتها المؤسساتية والتقنية، من أجل نقابات حرّة مستقلّة وديموقراطية وممثلة مؤهلة لأن تلعب دورًا جديدًا في بلدانها والدفاع عن حقوق ومصالح العمال. وقد شملت أنشطة المشروع كلاً من البحرين، سلطنة عُمان، اليمن، الكويت، لبنان، فلسطين والأردن.

من الآليات التي اعتمدها المشروع لإدراك الأهداف المحدّدة، بالإضافة الى الدورات التدريبية والبحوث والدراسات ذات الصلة، منشورات في إطار سلسلة معرفية تتناول التفسير وتبسيط بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية - ارتأيناها مساهمة في الارتقاء بالجانب المعرفي للمسؤولين النقابيين.

ويظل الهدف الأساسي تمكينهم من القدرة على مناقشة الخيارات التنموية ضمن مسار يعتمد تقييم القديم وتأثيراته وانعكاساته السلبية على العمال وكافة شرائح المجتمع والعمل عل صياغة أسس المجتمع العربي الجديد لغاية إقرار العدل والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في كافة القطاعات، على أن يتم كل ذلك ضمن الإقرار بالحق في التنظيم وعبر اعتماد المفاوضة الجماعية المستندة إلى اتفاقيات العمل الدولية وباعتبار التفاوض القائم على احترام المؤسسات، شرطًا اساسيًا من شروط الحوار الاجتماعي.

نرجو أن تحقق هذه الأوراق التثقيفية، التي هي ثمار تعاون بين خبراء اقتصاديين وفريق المشروع، الأهداف المرجوة ـ مع جزيل الشكر لكل من ساهم في إثراء النقاش وبلورة الأفكار.

ندى الناشف
المدير العام المساعد
والمدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

## تقديم

إنّ ضمان العمل اللائق بكافة ركائزه ومكوّناته يظلُّ من الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية في سعيها المستمر من أجل عالم متوازن يسوده العدل والمساواة وتميّزه الحريّات وحقوق الانسان ويتحقق فيه الأمن والسلم والاستقرار.

هي الأهداف التي تأكدت أهميتها في المنطقة العربية على إثر ما شهدته من حراك اجتماعي أثبت خطورة تغييب المنحى الاجتماعي في مسار التنمية وفشل السياسات القائمة على اللاتوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى عدم احترام معايير العمل الدولية في مجال الحقوق والحريات النقابية لاسيما الاتفاقيتين ٨٧ و٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

لقد انعدمت تبعًا لذلك كل إمكانية لبناء حوار قوامه المؤسسات وجوهره المفاوضة الجماعية، من أجل معالجة ما قد يحصل من توترات اجتماعية بين أطراف الانتاج وللتجاوز الجماعي للانعكاسات السلبية الناجمة عن سوء التصرف الإداري والمالي وعن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأزمات التي مر بها العالم.

واقع يؤكد أن للنقابات والمنظمات العمالية أدواراً جديدة يجب أن تتحملها للدفاع عن مسار تنمية جديد يقطع مع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة لما كان لها من تأثيرات مضرّة بالأجراء وعموم العاملين، ولكنّها الأدوار التي لن تقدر عليها ما لم تكن منظمات عمالية حرة مستقلة ديمقراطية فاعلة ومؤثرة، ومن أجل أن تكسب القدرة على الفعل وأن تضطلع بمهمة الدفاع عن عمل لائق للجميع، ولكي ترتقي إلى مستوى المشاركة الناجعة في مناقشة السياسات التنموية، وبالنظر إلى أهمية المعرفة شرطاً أساسياً من شروط توفّر الاطارات النقابية المؤهلة لأداء هذا الدور، ارتأينا من خلال مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، اصدار سلسلة تثقيفية تحت عنوان "معارف نقابية" مستعينين في ذلك بعدد من الخبراء والباحثين، حول مواضيع أهمها: الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على العمال، سياسات الاقتصاد الكلي، الضرائب والعمال، الحماية الاجتماعية، الحد الأدنى للأجور، الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

سلسلة أردناها عميقة في محتواها بسيطة في صياغتها من أجل أن تكون في متناول الاطارات والهياكل النقابية بالمنطقة العربية لتكمّل أهداف الدورات التدريبية المحلية والإقليمية لا لتكون بديلاً عنها.

عبيد بريكي
مدير مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية
الإقتصادية والاجتماعية والقانونية

## مقدمة حول السياق التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية

تندرج الشراكة الأورو-متوسطية ضمن سياق الانفتاح والتحرير التجاريين الذين شهدتهما المنطقة العربية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، المتمثل بالانتقال من الدور التقليدي للدولة، أي دولة الرعاية التي أخذت على عاتقها التشغيل والخدمات الاجتماعية والتنمية، الى دور الميسر للعملية الاقتصادية. هكذا جاءت هذه الشراكة بموازاة اتفاقيات تحرير التجارة العالمية التي رسمت للدولة مهمّة تسهيل التجارة وليس توجيهها أو التدخل فيها.

فبعد أن كانت التجارة العالمية أداة في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام، أصبحت في بعض الأحيان متعارضة معها. وكان هذا الاتجاه مدفوعًا من الدول الصناعية المتقدمة إثر الأزمة التي عاشتها اقتصاداتها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فكانت هذه الدول تبحث عن أسواق جديدة تحديدًا في البلدان النامية. وبفعل الهوة في مستوى التنمية الاقتصادية المتمثلة بدول نامية متأخرة ودول صناعية متطورة، نشأت علاقة تبعية بين الطرفين على المستوى التجاري.

إن الشراكة الأورو-متوسطية هي توسيع للسوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت سنة ١٩٦٠، ومع التغييرات السياسية الدولية في تسعينيات القرن الماضي، وسقوط جدار برلين. انطلق مسار برشلونة في عام ١٩٩٥ إثر ندوة برشلونة حيث حمل الاتحاد الأوروبي أجواره الاثني عشر في جنوب المتوسط على القبول بمشروع مشترك يتم تحقيقه تدريجيا (١٢ سنة في تونس)، وحمل هذا المشروع اسم مسار برشلونة وهو يقوم على مقاربة برغماتية لوضعيات وعلاقات اقتصادية كثيرة الاختلاف بين هذه البلدان.

وقعت معظم دول البحر المتوسط اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، بشكل منفصل. وقعت الجزائر اتفاقية شراكة في سبتمبر ٢٠٠٥ ومصر في جوان ٢٠٠٤ وانهت المفاوضات بشأن التجارة الزراعية في عام ٢٠٠٨، أبرمت إسرائيل أيضا اتفاقية شراكة في جوان ٢٠٠٠. وقعت الأردن اتفاقية شراكة في ماي ٢٠٠٢ ولبنان في مارس ٢٠٠٣. وقع المغرب في مارس ٢٠٠٠ وتونس سنة ١٩٩٧. كما وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية الشراكة الانتقالية في يوليو ١٩٩٧. اتفاقية التعاون مع سوريا من جانبها لم تدخل حيز النفاذ لأسباب سياسية، ولكن جرت مفاوضات في عام ٢٠٠٩ والاتفاق وقع في عام ٢٠١٠ وشرعت ليبيا في المفاوضات لاتفاقية الشراكة منذ نوفمبر ٢٠٠٨ [١].

---

١) Adrien Brondel (2010), Libre-échange de l'UE et sécurité alimentaire des pays du Sud : contexte et panorama des accords - CCFR-Terre. Solidaire - Mai

شملت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية بنودا مختلفة تهدف الى التوصل الى منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية من خلال:

- تسهيل تبادل السلع والمنتجات وخاصة من خلال منح تسهيلات للبلدان العربية تعرف ب"ميز نفاذ تفضيلية" تسهل وصول منتجاتها الى الاتحاد الأوروبي.
- تسهيل جزئي لتبادل السلع الزراعية، بما في ذلك تقليص التعرفة الجمركية على انتقال المنتجات الزراعية بين الطرفين.
- تسهيل التجارة في الخدمات (السياحة، النقل، الاتصالات، الحواسيب والمعلومات، التأمين، الخدمات المصرفية) وفتح اسواق الطرفين لانتقال الخدمات واليد العاملة والاستثمارات في هذه المجالات.
- احكام تتعلق بحماية الملكية الفكرية (العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والإشارات الجغرافية وحقوق النشر والحقوق المرتبطة بالأعمال الفنية).
- زيادة في مساعدات التعاون والتنمية من الاتحاد الاوروبي المخصصة للدول العربية جنوب المتوسط.
- بعض الاحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار، مثل حق تأسيس الشركات لكل من الطرفين في اراض الطرف الاخر على اساس معاملة تتساوى مع معاملة المستثمر المحلي ولاتقل عن المعاملة التي يتلقاها مستثمرو اي من الدول الاخرى (اي على اساس المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية) حيث تطبق هذه المعاملة في اتفاقية كل من الاردن والعراق مع الاتحاد الاوروبي، بالإضافة الى بنود تضمن حرية انتقال الاموال.
- لم تعالج هذه الاتفاقيات مسألة تحرير حركة الاشخاص (العمالة) حتى الآن بمقاربة تقدم آفاقًا مُجدية اقتصاديًّا لحركة العمال المؤقَّتة.

## الاطار المفهومي والمنهجي للشراكة الأورومتوسطية

ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على بنية رباعية الأبعاد، حيث أنها متعددة الأطراف أولا، واقليمية ثانيا وتحت اقليمية ثالثا وثنائية رابعا. وتعتمد الإستراتيجية الأورومتوسطية على ثلاثة محاور. أولها محورعمودي يتمثل في العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. وثانيها محور أفقي يرمي إلى تشجيع العلاقات جنوب/جنوب وإقامة علاقات بين الاتحاد الأوروبي ومناطق التكامل ما دون الاقليمية على شاكلة اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. ويتمثل المحور الثالث في إجراءات مالية وتقنية هدفها دعم الإصلاحات الاقتصادية للدول الشريكة.

**وان يزعم المشروع الأوروبي لبلدان جنوب المتوسط أنه يهدف إلى تكوين منطقة سلم وازدهار كبرى، فانه وعلى عكس برنامج الاندماج الكلي الذي عرض على بلدان جنوب وشرق**

**أوروبا، فإن المشروع الأوروبي لبلدان جنوب المتوسط يرتكز على بعد تجاري بحت حيث يقوم على تكوين تدريجي لمنطقة تبادل حر بين كل من هذه البلدان ومجموعة الاتحاد الأوروبي.**

وعندما نُعرّف مفهوم الاندماج الاقتصادي كمسار يخلق ديناميكية مؤسّسية متبادلة بين الأطراف منسجمة ومتناغمة تكون عاملا لدفع التبادل التجاري والإنتاج والابتكار والتجديد، فإننا نلاحظ أن المشروع الأوروبي باتجاه دول جنوب المتوسط لا يهتم بهذه الأهداف وإنما يقتصر على رؤيا تقليدية للاندماج الاقتصادي عبر تحرير التجارة على أساس مفهوم الامتيازات المقارنة القائمة أي الجامدة (static). أي المتأتية من المعطيات الطبيعية لكل بلد مثل المواد الأولية (نفط، فسفاط...) أو المواد الفلاحية (حبوب، قوارص...) وهي امتيازات موروثة وليست مكتسبة بفضل المهارات ومراكمة التجارب والابتكارات.

إن الاختلاف الكبير بين المقاربتين لعملية الاندماج. ففي حين كان توسع الاتحاد الأوروبي والاندماج فيه يقوم على إندماج مؤسسي وطيد يوحد أو يقرب بين الأهداف الاقتصادية والسياسية لمختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يقوم على مفهوم التأهيل وعلى إمكانية الالتحاق بالدول المتطور اقتصادياً. وهذان المفهومان يختلفان كثيرا من حيث محتواهما وانعكاساتهما عن مفهوم الاندماج القائم على انسجام الأهداف عبر انسجام المؤسسات والتطور المشترك .(Convergence and coevolution) ذلك ان الاندماج بين المؤسسات سمح للبلدان الأوروبية الأقل تطورا مثل أسبانيا والبرتغال واليونان ثم دول شرق أوروبا بأن تصبح أعضاء في مؤسسات الآتحاد الأوروبي مثل البنك الأوروبي للاستثمار وعديد المؤسسات الفنية الأخرى وأن تستفيد من الدعم المالي ومن الاحاطة الفنية مما سمح لها بالانصهار في الأهداف والسياسات الاقتصادية الأوروبية، في حين أن الشراكة الأورومتوسطية في اتجاه بلدان الجنوب تهمل هذه المقومات الأساسية للتمنية وتكتفي باسناد قروض وبعض المساعدات للمنشآت عسى أن تؤهّل قدراتها الانتاجية (up grading) وعسى أن تلتحق بمستوى تطور البلدان الأوروبية (catch-up) وهي فرضية واهية.

ومما سهّل تمرير هذه الرؤى لمستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان العربية المتوسطية، هو تفكك الأواصر السياسية والاقتصادية لهذه البلدان. وعوض أن تسعى البلدان العربية إلى اقتراح مقاربة أخرى وتصور آخر على الطرف الأوروبي، فانها آثرت أن تتفاوض معه بشكل انعزالي، فكانت اتفاقيات الشراكة المبرمة ذات محتوى تجاري بحت يكرس نهاية الامتيازات التفاضلية التي كانت تحظى بها الصادرات العربية خاصة منها المغاربية في الأسواق الأوروبية وبداية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل عبر إزاحة الحواجز الكمية والجمركية أمام دخول السلع الأوروبية للأسواق العربية.

## مسار الشركة الأورومتوسطة: أطواره الأخيرة وآلياته

ازاء هزالة النتائج المحرزة، حاولت سياسة الجوار الأوروبية لسنة ٢٠٠٤ اعطاء مسار برشلونة نفسا جديدا. وتسعى سياسة الجوار الأوروبية إلى إقامة شبكة من مناطق للتجارة الحرة بين الشمال والجنوب من جانب، والجنوب والجنوب من جانب آخر كما تسعى الى "تعزيز التكامل الاقتصادي" بشكل يتخطى تحرير التجارة، وعلى سبيل المثال إقامة قواعد تنظيمية مشتركة بين الشركاء الأورومتوسطيين. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تكوين "الاتحاد من أجل المتوسط" في عام ٢٠٠٨. كما يحاول الاتحاد الأوروبي تطويرمحتوى مفهوم الشراكة باستنباط "رتبة" شريك متميز أو شراكة متقدمة الا ان ذلك لم يغير شيئا من الطابع المركنتيلي[٢] (mercantile) لعلاقاته الاقتصادية الحقيقية مع أجواره الجنوبيين كما تدل عليه الآثار المسجلة في البلدان العربية سيما غير النفطية والمغاربية لشدة ارتباط اقتصادها بالاتحاد الأوروبي تاريخياً.

## مراجعة سياسة الجوار الاوروبية في سنة ٢٠١١

قام الاتحاد الاوروبي في اوائل العام ٢٠١١ بمراجعة سياسة الجوار الاوروبية في ظل التغيرات المترتبة عن الثورات والحركات الشعبية في المنطقة العربية بالإضافة الى الوضع المالي المستقبلي للاتحاد (٢٠١٤-٢٠٢٠). من المسائل التي تعرضت لها السياسة الجديدة كانت مسألة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير فرص العمل، والتعليم المهني والتدريب، بالإضافة الى دعم الانظمة الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الفقيرة. وقد تم ربط ذلك بتوسيع تدخلات البنك الاوروبي للاستثمار والبنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.

في نهاية عام ٢٠١١، فُوِّض مجلسُ الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي المفوضية الاوروبية بالشروع في مفاوضات تجارية جديدة مع كلٍّ من مصر والأردن والمغرب وتونس ترمي إلى "اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة ، لتتجاوز تخفيض الرسوم الجمركية وتغطي أبعادًا أوسع تتعلق بتنظيم الاقتصاد بما في ذلك في مجال حماية الاستثمارات والمستثمرين الاجانب، وتحرير المشتريات العامة وسياسة المنافسة.

أما دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بدأت علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي منذ العام ١٩٨٨، حيث اقامت اتفاقية التعاون بين الاتحاد والمجلس كتكتل. وفي ذلك الإطار، بدأ الطرفان مفاوضات حول اتفاقية للتجارة الحرة في العام ١٩٩٠ سرعان ما توقفت ومن ثم بدأت بأجندة موسعة في العام ٢٠٠٢، وتسارعت المفاوضات في العام ٢٠٠٧ الى ان تم تجميدها في العام ٢٠٠٨. تتضمن المفاوضات القضايا التالية: النفاذ الى الاسواق للسلع والخدمات والمشتريات العامة، الاحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وتسوية المنازعات، بالإضافة الى قضايا قواعد المنشأ، وتلك المرتبطة بحقوق الانسان والهجرة والارهاب.

٢) تسمية لتيار اقتصادي فكري في فترة القرن ١٥ واصبحت تطلق على السياسات والمقاربات النفعية وغير المنتجة.

## الزراعة: القطاع المنسي في المباحثات الأورومتوسطية

تُركت بعض القضايا الحيوية على هامش المفاوضات التجارية الأورو-متوسطية منذ عام ١٩٩٥. فتمّ إهمال القطاع الزراعي وتداعياته على الأمن الغذائي ومستوى الحياة في المناطق الريفية. فهمشت جميع السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في العقود الثلاثة دور الزراعة. على الرغم من إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة، عمدت الدول الأوروبية الى ادراج المنتجات الزراعية في فئة منفصلة في المباحثات خوفا من أي منافسة محتملة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وخاصة أن منتوجاتها متشابهة مثل زيت الزيتون والفاكهة والخضار والقوارص.

## الآليات التنفيذية للشراكة

في إطار السياسة العامة الأورو-متوسطية، يعتمد الاتحاد الأوروبي على الآليات التالية :

### خطط العمل

- تشكل الإطار العام لتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الدول العربية جنوب المتوسط والاتحاد الاوروبي على مستوى ثنائي، وتستند الى احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- توفر إطارا للحوار السياسي والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تتناول مسألة العمالة.
- تّتسم بكونها أوسع من اتفاقيات الشراكة، حيث تتناول مسائل اجتماعية واصلاحية اوسع، الا ان قيمتها القانونية اقل، اذ انها تعتبر وثيقة سياسية ليست ملزمة قانونيا ولا تشمل اليات قانونية محددة لمتابعة تنفيذها.
- عملية متابعة تنفيذ خطط العمل تشمل اصدار التقارير الدورية من قبل الاتحاد الاوروبي التي تعالج القضايا المطروحة في خطة العمل بشكل عام.

### الورقة الاستراتيجية الوطنية

هي وثائق استراتيجية تسترشد بها المفوضية الاوروبية عند اعداد البرامج الارشادية/الدلالية الوطنية.

### البرامج الدلالية الوطنية

يشار اليها بورقة المفهوم وهي بمثابة الخطة التنفيذية للاستراتيجية حيث تحدد الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف الموضوعة في الورقة الاستراتيجية. وهي توفر الإطار الذي يتم وفقه توجيه الدعم المالي من قبل الاتحاد الاوروبي الى الاولويات والقطاعات المختلفة التي تقرها خطة عمل كل دولة. تمتد هذه البرامج ما بين ٣ و٥ سنوات، بحسب الاتفاقية المطبقة بين الدولة والاتحاد الاوروبي.

## آليات تمويل الشراكة

تم توجيه التمويل من الاتحاد الاوروبي الى دول جنوب المتوسط لدعم المسارات المصاحبة لمسار برشلونة ولسياسة الجوار الاوروبية من خلال برنامج ميدا I ١٩٩٥-١٩٩٩ وميدا II ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وقد اشارت عدد من الدراسات الى ان هذه البرامج أتت مشروطة بزيادة التحرير التجاري والمالي والنقدي. ومنذ يناير٢٠٠٧، تم توفير الدعم المالي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال الية سميت بأدوات سياسة الجوار الأوروبية، بينما تم تبني الية جديدة تعرف بالية الجوار الاوروبية في ديسمبر ٢٠١١، لتغطي الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٠ وهي آليات تخول الإتحاد الأوروبي النظر في سياساتها التمويلية لتقييمها.

## البنك الاوروبي للاستثمار

يُعدّ بنك الاستثمار الأوروبي أكبر مؤسسة إقراض متعددة الأطراف في العالم. يوفر البنك التمويل لدول جنوب المتوسط من خلال الية الاورو-متوسط للاستثمار والشراكة. ويركز البنك على تمويل مشاريع في البنية التحتية والطاقة بالإضافة الى تدخلات لتوسيع دور القطاع المالي

## تقييم موجز للآثار الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الأورومتوسطة على البلدان العربية

طبيعي أن لا ينجم عن هذه التصورات التي حكمت صياغة الشراكة الأورومتوسطية انعكاسات تنموية تذكر على اقتصاديات بلدان الجنوب بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة. ويتجلى ذلك من خلال النتائج المسجلة منذ إمضاء أول اتفاق شراكة مع تونس سنة ١٩٩٦ سواء على مستوى تفاقم التداين الخارجي، أو تراجع نصيب البلدان العربية في الأسواق العالمية أو ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن تصاعد مشاكل الشركات الصناعية من جراء المنافسة الأجنبية وتفاقم البطالة تبعا لذلك[٣].

ولكن لابد من توضيح أن الآثار التي سنتعرض لها ليست كلها مترتبة عن الشراكة الأورومتوسطية ويصعب تحديد وفصل عواملها بدقة لأن أسبابها متشابكة منها ما هو متأتي من الشراكة مثل أدفاق التصدير والتوريد والاستثمار المحلي والأجنبي والعجز العمومي ومنها ما هو مرتبط بتبعات منوال التنمية القائم منذ الثمانينات على "وفاق واشنطن" والذي لفظ أنفاسه وعجز عن تطوير حقيقي للبنى الاقتصادية للبلدان العربية ومنها ما هو مشترك بينهما كنسق النمو والبطالة والتداين العمومي.

٣) سامي العوادي (٢٠٠٤)، الشراكة الأورومتوسطية على محك الواقع، الجزائر.

وتبدو البلدان المغاربية أفضل مثال للدرس باعتبار أقدمية اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي وشدة ارتباطها اقتصاديا به. وفي هذا الصدد سنعتمد على دراسة سامي العوادي المنجزة حول البلدان المغاربية ثماني سنوات بعد أول شراكة مع تونس. اعتمدت الدراسة عدة مؤشرات مرقمة نلخصها فيما يلي:

- **تفاقم الدَيّن الخارجي:** ولئن لا يجوز شرح تفاقم المديونية بآثار الشراكة فقط، إلا أنه يلاحظ أن الشراكة لم تخفف من مديونية البلدان التي انخرطت فيها. ورغم الاختناق الذي يسببه التداين الخارجي لهذه البلدان لا سيما وهي بصدد إنجاز إعادة هيكلة وتأهيل لنسيجها الصناعي والمؤسسي لمواجهة آثار اتفاقيات الشراكة، فلقد ظلت طلبات البلدان المتوسطية الشريكة خفض مديونيتها إزاء بلدان الاتحاد الأوروبي عبر إعادة استثمارها ورسكلتها في مشاريع اقتصادية بدون صدى.

- **تراجع الحصص في الأسواق العالمية ومفعول تحويل الوجهة:** ويظهر ذلك خاصة في البلدان المغاربية التي تتسم تجارتها الخارجية بشدة تركيزها على أسواق الاتحاد الأوروبي، ولقد تعمق هذا التركيز بعد إبرام عقود الشراكة بصفة ملحوظة، حيث ارتفعت الصادرات التونسية لبلدان الاتحاد الأوروبي من ٦٣٪ سنة ١٩٩٠ إلى ٨٠٪ سنة ٢٠١١ وفي المغرب ارتفعت هذه النسبة من ٦٨٪ إلى ٧٤٪. وخلصت دراسة رسمية تونسية إلى تأكيد «ارتفاع هام في قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى السوق التونسية بلغ معدل ١٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ مقابل ٥,٥٪ سنويا خلال الفترة السابقة ١٩٩٣-١٩٩٦ ... في حين أن نسق الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي لم يتجاوز ١٪ سنويا خلال نفس الفترة»[٤*]. ويسمى هذا الوضع لدى خبراء التجارة الدولية "بمفعول تحويل الوجهة" (diversion effect) أي أن تخفيض المعاليم الديوانية على السلع الأوروبية دون غيرها من السلع جعل الموردين أكثر اقبالا عليها من غيرها. وبالمقابل، لوحظ تراجع حصص البلدان المغاربية لا من التجارة العالمية فحسب بل من التجارة الخارجية لبلدان الاتحاد الأوروبي أيضا. ففي حين عرفت التجارة العالمية في الفترة الفاصلة بين ١٩٨٠ و٢٠١١ نموا مطردا بنسبة ٥،٤٪ سنويا وعرفت التجارة الخارجية الأوروبية نفس النمو تقريبا (٥،٣٪)، فلقد تراجعت في نفس الفترة الزمنية حصص البلدان المغاربية من التجارة العالمية من ٢٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٠،٧٪ سنة ٢٠١١ وتراجعت حصصها من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي من ٤،٧٪ إلى ٢،١٪ في نفس الفترة الزمنية.
وبالتالي، فإن تأثير اتفاقات الشراكة على القطاع التصديري للبلدان الشريكة ظل في مستوى النوايا الطيبة والاحتمالات النظرية لسياسة التبادل الحر لا أكثر.

---

٤) * اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٠١) ــ نتائج المرحلة المنقضية وآفاق المرحلة القادمة ــ الجمهورية التونسية ــ سبتمبر.

**ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية وعدم فاعلية مفعول تأثير الاعلان:** وبالتوازي مع تراجع التجارة الخارجية، فلقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية خلال العشرية الأخيرة، خاصة إذا قارنا فترة ما قبل اتفاقيات الشراكة والفترة الحالية. ففي حين عرفت حركة رؤوس الأموال في العالم نشاطا مطّردا خلال العشرية الفارطة بحكم الإجراءات التحريرية والعولمة الاقتصادية، تأكد تراجع نصيب البلدان المغاربية من جملة الاستثمارات الأجنبية العالمية من معدل ٠،٠٤٪ في سنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ أي ما قبل الشراكة الأورومتوسطية، إلى معدل ٠،٠٢٪ في سنوات ١٩٩٦-٢٠١١ أي بعدها، وكأن هذه الشراكة جعلت الاستثمار الأجنبي ينفر البلدان المغاربية رغم انخراطها في العولمة الاقتصادية واتخاذها كل التدابير والإجراءات التحفيزية من أجل دعم قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في تونس والمغرب. وإذا استثنينا عمليات خصخصة المنشآت العمومية(استثمارات محفظية)، فإنه يلاحظ أن حجم هذه الاستثمارات ضئيل ولا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الاستثمارات الوطنية (في تونس ١٠٪). وبالتالي فإن مقولة رفع وتحسين جاذبية البلدان للاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية بعد انخراطها في اتفاقيات الشراكة بمفعول "تأثير الإعلان" (announcement effect) ليست إلا من قبيل المزايدات النظرية لليبرالية الجديدة[٥] ومؤسساتها العالمية. بل أن عائدات الاستثمارات الأجنبية في تونس التي وقعت اعادتها الى أوطانها (repatriate) فاقت سنة ٢٠١٠ حجم هذه الاستثمارات بالغة نسبة ١٠٩٪ منها (٢٣٧٤ مليون دينار عائدات مقابل ٢١٧٥ مليون دينار).

ولا بد هنا للحكومات العربية أن تتفطن إلى ضرورة مطالبة الإتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمارات الأوروبية في بلدانها وخاصة بإعطاء ضماناته لهذه الاستثمارات لإرساء ثقة المستثمرين الأوروبيين مكان توجساتهم المخاطر.

**التشغيل والبطالة:** يتولد عن اشتداد المنافسة العالمية في البلدان التي تفكك نظام الحماية الديوانية صعوبات جمة للشركات الصناعية وفقدان لآلاف مواطن الشغل. ولقد ورد في دراسة أعدتها منظمة أرباب العمل في تونس أن اتفاق الشراكة سيتسبب في تحطيم ثلث النسيج الصناعي وفقدان ١٢٠ ألف موطن شغل. وحيث لم تكن الاستثمارات الأجنبية في الموعد كما أسلفنا، وحيث عرف الاستثمار العمومي تراجعا بفعل انسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية تطبيقا لتوصيات المنظمات العالمية وعرف الاستثمار الخاص نفس الانكماش والانتظارية تخوفا من عدم القدرة على مواجهة المنافسة العالمية، فإنه من البديهي أن ترتفع نسبة البطالة في البلدان المغاربية بعد انخراطها في الشراكة الأورومتوسطية.
كان معدل البطالة في سنة ١٩٩٤ في حدود ١٤٪ في تونس وقفز الى ١٨,٥٪ سنة ٢٠١١ ومن

٥) الليبرية الجديدة هي التيار الاقتصادي المهيمن على مؤسسات وسياسيات البلدان الرأسمالية وهو يقوم على نبذ تدخل الدولة في الاقتصاد ويدعو الى الاحتكام الى قوانين السوق فقط والى تحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام والتحرير التجاري والمالي.

الخاصيات الجديدة للبطالة أنها تمس فئات كانت في مأمن منها وهي الشباب وخريجي الجامعات. وتصل في تونس نسبة العاطلين عن العمل من الشباب البالغين أقل من ٢٥ سنة ٣٣٪ سنة ٢٠١١.

ولا بد من الإشارة إلى أنه فضلا عن البؤس الاجتماعي الذي تتسبب فيه البطالة، فإنها تشكل تهديدا لنظم الحماية الاجتماعية حيث ينتج عنها جنوح الحكومات وأرباب العمل إلى إدخال تسهيلات على قوانين العمل في شكل العقود المحددة زمنيا والتساهل في إجراءات الطرد وغلق المؤسسات بتعلة الصعوبات. ويندرج تنقيح مجلة الشغل في تونس في هذا التوجه.

## العجز العمومي وتراجع التحويلات الاجتماعية

من نافلة القول أن إلغاء الاداءات الديوانية يتسبب في انخفاض الموارد الذاتية لميزانية الدولة وفي تفاقم عجز الميزانية. والدول لا تملك حلولا عديدة لمواجهة هذا الإشكال. فإذا لجأت إلى الاقتصاد في مصاريف التصرف ترتطم بمقاومة الجهاز الإداري والبيروقراطية. وإذا لجأت إلى التقليص من مصاريف التنمية تهرم نتيجة لذلك البنية التحتية للاقتصاد في فترة تكون مؤسسات الإنتاج في أمسّ الحاجة إلى الدعم وإلى التعصير والتأهيل لمواجهة المنافسة العالمية. فتلتجئ الدول إلى طريقتين رئيسيتين تتمثلان في الاقتراض الأجنبي وفي تقليص التحويلات الاجتماعية. وفي تونس بلغت خسائر الميزانية المتأتية من إلغاء الضرائب الديوانية وآداء القيمة المضافة على الواردات في إطار تطبيق اتفاق الشراكة، ١٥٠٠ مليون دينار سنة ٢٠٠١ وهو ما يساوي ٣,٤٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. وبلغت هذه الخسارة عند انتهاء ارساء منطقة التبادل الحر ما قيمته ٢٧٤٠ مليون دينار وهو ما ناهز ٥,٤٪ من الناتج وهو يناهز حاليا نصف ميزانية التنمية لسنة ٢٠١١. ولقد جربت الحكومة التونسية كل الوصفات لمواجهة العجز العمومي منها على وجه الخصوص:

- خصخصة الشركات العمومية
- تعويض تخفيض الأداء الديواني بأداء داخلي على القيمة المضافة ب١٠٪.
- الترفيع في الأداء على القيمة المضافة في حدود ١٨٪ وتعميمه وتوسيع قاعدته.
- اللجوء إلى الاقتراض الخارجي (٣٠٪ من موارد الميزانية).
- الترفيع في النسب الدنيا للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.
- التخفيض في دعم الاستهلاك من معدل ٥٪ من الناتج في بداية التسعينيات إلى أقل من ١٪ حالياً.
- سلعنة عديد الخدمات العمومية التي كانت تقدم مجانا كالتداوي العمومي.

ويلاحظ من خلال هذه الإجراءات طابعها اللا اجتماعي واللا شعبي حيث أن الضغط الجبائي

على الاستهلاك وتخفيض التحويلات الاجتماعية يستهدف بالأساس الأجراء والفئات ضعيفة الدخل، وهذه سياسة مسدودة الأفق إذ أنها سترتطم عاجلا أم آجلا بسقف التحمل للفئات الشعبية، ومن هنا تكتسي مسألة الانجازية الاجتماعية لسياسة التبادل الحر طابعا استراتيجيا على غاية من الخطورة من حيث شدة ارتباطه بالتوازنات السياسية والاجتماعية في بلداننا.

**ضعف الالتزام الأوروبي والتعاون المالي:** لعل الشهادة الأكثر بلاغة على عدم اكتراث المفوّضية الأوروبية بمشاغل وأولويات بلداننا واكتفائها بفتح أسواقنا، تأتي من تقرير رسمي للحكومة التونسية: « **إن المفوضية الأوروبية لم تف بالوعد الذي قطعته بتمكين البلدان الملتزمة بمسار برشلونة والتي لها قدرة على تشخيص المشاريع من الموارد الإضافية اللازمة التي تمكنها من مجابهة المضاعفات الناجمة عن تطبيق اتفاق الشراكة والتسريع بإدماج اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي وبالتالي تقليص الهوة بين الطرفين على غرار التجارب التي شهدها الاتحاد الأوروبي مع بعض أعضاءه مثل أسبانيا والبرتغال واليونان. كما أن تطلعات تونس وبصفة عامة بلدان جنوب المتوسط إلى الزيادة في الحصة المخصصة لبلدان جنوب المتوسط خلال الفترة القادمة على غرار بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لم تلق تجاوبا لدى الاتحاد الأوروبي الذي أقر أخيرا المحافظة على تلك الحصة بل التقليص فيها خلال فترة ميدا II )٢٠٠٠-٢٠٠٦»**. وتؤكد نفس الدراسة أن التعاون بصفة عامة مع الاتحاد الأوروبي «**لم يرتق إلى مستوى الأهداف المرسومة ضمن الاتفاقية ولم يشمل عديد المجالات ذات الأهمية بالنسبة لتونس**» وتوضح الدراسة أن «**التعاون في المجال الصناعي ... لم يرتق إلى مستوى أهداف الاتفاقية... ولا يتناسب مع برامج التأهيل.. .كما أن الاستثمارات الأوروبية في تونس وإن شهدت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة فذلك مرده بالأساس إلى المجهودات التي قامت بها تونس لخلق المناخ الملائم لاستقطابه...وكان من المؤمل أن ينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة أكثر إرادة وحزم في هذا المجال لتوجيه الاستثمارات الأوروبية نحو تونس بصفة خاصة وجنوب المتوسط بصفة عامة... وفي مجال البحث العلمي والتكنولوجي الذي كرسه اتفاق الشراكة كإحدى أولويات التعاون مع الاتحاد الأوروبي استجابة لتطلعات تونس... بقي التعاون دون المنتظر مقتصرا على المشاركة في الاجتماعات والتظاهرات الأورومتوسطية...**» وتنتهي الدراسة إلى هذا الاستنتاج: «**وفي الحقيقة فإن حصيلة التعاون المتواضعة في المجالات المذكورة سابقا تنطبق على جل القطاعات الأخرى كالفلاحة والنقل والاتصالات عن بعد وتقنيات الإعلام والطاقة والسياحة وغيرها من الخدمات...**»

ويمكن اعتبار سقوط الأنظمة الديكتاتورية على خلفية الربيع العربي لم يغير شيئا، "ففي نوفمبر ٢٠١٢ عقد رئيس الحكومة التونسية اتفاقا مع الإتحاد الأوروبي بغاية الوصول إلى وضع "شريك مميز" لم يكن يهدف من خلاله إلا لضمان الدعم المالي وشراء الدعم السياسي لحزبه مثلما كان النظام السابق يسعى إلى كسب دعم أوروبا لسياسية قمعه للإسلاميين .... ويخلص

المحلل إلى "أن اتفاق الشراكة لا يحتوي على ما يبرر كلمة "شراكة" أو "شريك مميز"، مشيرا إلى أنه في سنة ٢٠١١ لم تتلق الدول العربية إلا ٤٣ مليار من الاستثمارات الخارجية أو ٢٨٪ مسجلة انخفاضا ب ٤٧,٨٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠.[٦]

## العلاقة بين اتفاقيات التجارة والاستثمار ومسائل العمل والتشغيل في إطار العلاقات الاورو-متوسطية

إن البعد التجاري يبدو مهيمنا إلى درجة ملحوظة في العلاقات الأورو-متوسطية، وتحظى أجندة التجارة باهتمام كبير، في حين أن سياسات العمل ومسألة انتقال اليد العاملة في المنطقة، والاجور والحماية الاجتماعية، لم تحظ بنفس الاهتمام على المستوى الإقليمي.

لم يتم إدماج مواضيع وقضايا التوظيف والتشغيل في عملية صنع السياسة الخاصة بالتجارة على مستوى الدول العربية وكذلك على مستوى منطقة الاورو-متوسط، فلم يتم التفاعل والتنسيق بين المتخصصين بعمليات صنع السياسة الخاصة بالعمالة وتلك المتعلقة بالتجارة ولم ينخرطوا معاً في حوارات أو لقاءات مشتركة ضمن الإطار الأورو-متوسطي حتى يومنا. إن الأطراف العربية المشاركة في الشراكة الاورو-متوسطية لم تناقش بالشكل الكافي حتى الآن سياسات العمل المشتركة الخاصة بها، بالرغم من القدر الكبير من حركة العمالة القائمة داخل المنطقة العربية.

أما على الصعيد التنفيذي، فقد تم تنظيم اللقاء الاول لوزراء العمل والتشغيل في دول الشراكة منذ إطلاق عملية برشلونة (١٩٩٥) في العام ٢٠٠٨ في المغرب، حيث تمت المصادقة على إطار للعمل لخلق بعد اجتماعي حقيقي لجدول اعمال الشراكة الاوروبية-المتوسطية. وقد عقد الاجتماع الاورو-متوسطي الثاني لوزراء العمل والتشغيل في بروكسل في العام ٢٠١٠.

إلا أن عملية تفعيل الاليات التي توافق عليها وزراء العمل والتشغيل في اجتماعهم الاول (٢٠٠٨) عانت من البطء وعدم التفعيل الجدي بالرغم من اهمية والحاح الموضوع المطروح، مع العلم ان مجموعة العمل المنبثقة عن الاجتماع الوزاري ارتكزت في عملها الى ثلاثة تقارير هي: (١) تقرير حول قابلية التوظف صادر عن مؤسسة التدريب الاوروبية (٢) تقرير حول خلق الوظائف من اعداد مجموعة FEMISE و(٣) تقرير حول نوعية الوظائف من اعداد منظمة العمل الدولية.

٦) E.Ben Hamila (2014), Du processus de Barcelone à l'accord de partemariat privilégié, leaseis n° 31.

كما ألقت المناقشات حول سياسات التجارة والعمل على المستوى الدولي الضوء على النقاط التالية:

- ان التنافس من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن تكاليف اقل، يؤدي ببعض الدول الى تقليص من شروط ومعايير التوظيف وتقليص حماية العمال وحقوقهم في مجال الاجور والتعويضات وزيادة ساعات العمل، مما يعتبر انتهاكا لحقوق المواطنين في ظل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- تتهم الدول المتقدمة الدول النامية بأنها تنتهك حقوق العمال في أماكن العمل من أجل زيادة التنافسية. أي ان شركات الدول النامية لا تحترم تشاريع العمل ولا تعطي اجورا مجزية ولاتغطية صحية كافية اضافة الى تشغيل الاطفال والمساجين احيانا، وهكذا تكون كلفة الانتاج متدنية وبالتالي القدرة على منافسة منتوجات البلدان المصنعة التي لا تلتجأ الى هذه الأساليب مرتفعة.
- أما الدول النامية، فتشير الى ان الدول المتقدمة تستخدم حقوق العمال كإجراء حمائي من أجل منع الدول النامية من الولوج الى أسواقها.

أشار تقييم أثر الاستدامة في سياسات التجارة الحرة الأورو-متوسطية إلى النقاط التالية:

- في حالة عدم اتخاذ إجراءات من قبل دول الشراكة في جنوب المتوسط لحماية حقوق العمال وتأمين الحماية الاجتماعية وتعزيز قدرتهم على الانتقال من القطاعات المتأثرة سلبا الى اخرى تستفيد من الاتفاقيات، فإن منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية ستؤدي إلى نتائج سلبية على التوظيف، والفقر، والتنمية في هذه الدول.
- من بين الآثار الاجتماعية المحتملة لمنطقة التجارة الحرة المقترح قيامها حدوث زيادة كبيرة في نسب البطالة وخاصة بعد تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية والصناعية، وذلك بسبب عدم قدرة اقتصاديات جنوب المتوسط من المنافسة مع أوروبا في هذه القطاعات، بالإضافة إلى انخفاض في معدلات الأجور ارتباطاً بتزايد البطالة.
- امكانية انخفاض كبير في إيرادات الحكومة، خاصة في الدول حيث تشكل الواردات من الاتحاد الاوروبي نسبة عالية من صادراتها مثل تونس ولبنان. وان انخفاض الايرادات قد يرتبط بآثار اجتماعية سلبية نتيجة تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم وبرامج الدعم والضمان الاجتماعي.
- اجمالا، توقعت الدراسة تعرض الأسر والقطاعات الاجتماعية الفقيرة لآثار سلبية، حيث قد يصبحون أكثر عرضة للتغيرات في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمية إضافة

إلى تعرضهم لأثار عكسية سلبية على المكانة الاجتماعية ومستويات المعيشة والصحة بالنسبة للنساء في المناطق الريفية.

هل اتفاقيات العمل البينية بديل فعال؟ تتضمن اتفاقيات العمل البينية تدابير محدودة من حيث الحجم والمدى، وتغطي عادة بنودًا تتعلق بالهجرة الدائمة. ولكن ثمَّة عدَّة جوانب في هذه الاتفاقيات قد تكون مهمة بالنسبة للصيغة الرابعة المتعلقة بحركة العمال إذ من شانها أن تشمل، على سبيل المثال، اتفاقيات تُعنى بالعمال الموسميين، والعمال المرتبطين بعَقْدِ أو مشروعٍ واحد، واتفاقيات العمال الضيوف، فضلاً عن اتفاقيات المتدرِّبين. الا أنَّ اتفاقيات العمل البينية غالبًا ما تكون مرتبطة بدوافع سياسية أكثر منها اقتصادية. علاوة على ذلك، تظل هذه الاتفاقيات ذات طبيعة عامة على الأغلب، بعيدة من التنفيذ، كما يمكن أن يكون التفاوض بشأنها طويلاً، وعملية مكلفة ومستهلِكةً للوقت. فاتفاقيات العمل البينية الأكثر نجاحًا هي تلك التي تتصدَّى على نحوٍ ملموس للطلب على مهنيين محدَّدين في بلد الوجهة.

## تقييم أثر اتفاقيات التجارة الأورو-متوسطية على الحق في العمل

من وجهة نظر حكومات الدول العربية جنوب المتوسط، تمثِّل مفاوضات التجارة في إطار سياسة الجوار الاوروبية فرصة فريدة للتفاوض على بنود ترعى تدابير حركة العمال المؤقَّتة، بوصفها طريقة للتخفيف من مشكلة البطالة في دولهم. من المهم لدول جنوب المتوسط توسيع تغطية "الصيغة الرابعة" في الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي لتشمل الأشخاص الطبيعيين العاملين في الشركات المحلية إلى جانب أولئك العاملين في شركات أجنبية، ولتشمل فئاتٍ جديدةً، كالمتعاقدين المستقلين والعمال المستخدَمين (الموظَّفين) والأشخاص الآخرين الذين لا يُصنَّفون خلافًا لذلك تحت أيٍّ من الفئات السابقة الذكر، ممَّن لديهم عقد أصلي أو عرض تعاقدي لعرض الخدمات أو الانخراط في نشاط اقتصادي يتطلَّب وجودهم على أساس مؤقَّت على أراضي الطرف الآخر.

من الاقتراحات لتفعيل انتقال الاشخاص: في اطار المفاوضات ما بين مصر والاتحاد الاوروبي (القائمة وفق جولات منذ اتفاق ٢٠٠٨ المذكور اعلاه)، تم اقتراح تحديد منسِّق في كل دولة عضو في المجموعة، بوصف ذلك آليةً استشارية بين الشريكين، بحيث ستعمل على تنفيذ الإجراءات التنظيمية التي تؤمِّن ما يلي: إجراءات مبسَّطة وانسيابية، وتوصيف المتطلَّبات الإجرائية إلى أقصى حدٍّ ممكن لمنح التأشيرات أو الأذونات المتعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين المؤقَّتة، بما في ذلك معايرة الأطر الزمنية في التعامل مع الطلبات وضمان الشفافية، وتوقيع المعلومات على كل الإجراءات القائمة المرتبطة بالتأشيرات وطلبات الإذن بالدخول بغرض عرض خدمة أو العمل على أساس مؤقَّت؛ والتحقُّق السريع من مؤهلات الأشخاص الطبيعيين

المهنيّة وكفاءتهم، أولئك الذين يحصلون على عقد لعرض الخدمات أو تقديم عمل مرتبط بنشاطٍ اقتصاديٍّ ما.

## اقتراحات وتوصيات للمنظمات والمجموعات العمالية

- لا بد من اعادة التفاوض في شروط وصيغ الشراكة على اساس مفهومي انسجام المؤسسات والتطور المشترك (Convergence and coevolution) عوض مفهومي التأهيل والالتحاق (up grading and catch-up) وهذان المفهومان يختلفان كثيرا من حيث محتواهما وانعكاساتهما.
- لا بد للحكومات العربية أن تتفطن إلى ضرورة مطالبة الإتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمارات الأوروبية في بلدانها وخاصة بإعطاء ضماناته لهذه الاستثمارات لإرساء ثقة المستثمرين الأوروبيين مكان توجساتهم المخاطر.
- إدماج بند اجتماعي في الاتفاقيات التجارية الدولية يمكن أن يشكل آلية من أجل ضمان عولمة العدالة وتفعيل التضامن الدولي إزاء تغوّل السلط المالية العالمية.
- لا يمكن للبلدان العربية، سيما غير الريعية، مواصلة الاعتماد على تنافسية سعرية قائمة على الأجور الزهيدة في ظل تنامي الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وفي ظل تسابق مفرط للبلدان النامية على تخفيض سقف المنظومة الاجتماعية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع التصدير.
- على النقابات العربية تنظيم العمال، وخاصة في القطاعات المعنية مباشرة باتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، وفرض نفسها كي تكون مؤثرة في المباحثات والقرارات في هذا الشأن على المستويين الاقليمي والوطني.
- على النقابات العربية أن تضغط وتدفع باتجاه سياسات تجارية حمائية ترتكز على دعم فاعل للقطاعات الانتاجية قبل فتحها على التجارة الدولية بنحو يضمن انتاجيتها وحقوق العمال العاملين فيها.
- انشاء تعاون وتحالف بين النقابيات العربية والأوروبية من أجل بلورة مواقف موحدة من اتفاقيات الشراكة وتنسيق الجهود والتحركات.
- التركيز على معالجة الفجوة ما بين الخطاب والتصريحات المتعلقة بمسألة العمل وما بين الادوات التنفيذي القائمة على مستوى الشراكة.
- اعتماد نظام فعال لرصد وتقييم التقدم في مجال التشغيل والعمل وعلاقة ذلك بالسياسات الاخرى المتبعة في الشراكة، مثل التجارة والاستثمار والتمويل. في هذا الإطار، يمكن اعتماد

مؤشرات نوعية وكمية تسمح بتتبع التقدم في العمالة ونوعية العمل.

- النظر في انشاء مرصد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في اطار الشراكة واثارها على التشغيل تضم المنظمات العمالية ومنظمات مجتمع مدني من دول المنطقة المختلفة، يركز على تقييم نقدي وتحليلي.
- الدفع باتجاه تطوير استراتيجية واضحة مرتبطة بأهداف واضحة وكمية تعالج قضايا التوظيف على مستوى الاقليم وعلى مستوى كل دولة على حدة، ويصحبها تحديد واضح للالتزامات والخطط وادوات العمل والمؤشرات والاحصاءات، وربطها بخطط العمل المقرة في اطار سياسة الجوار الاوروبية. إضافة إلى ذلك، يجب تفعيل اليات واضحة ضمن خطط العمل المربطة بسياسة الجوار الاوروبية، تأخذ بعين الاعتبار سياسات العمل على المستوى الوطني.
- اعتماد اليات فعّالة ومستقرة ومُمأسسة لمشاركة الاطراف الاجتماعيين والهيئات الاجتماعية على ضفتي المتوسط، وتفعيل الحوار الاجتماعي الاورو-متوسطي والتعاون في مجال العمل والتشغيل على مستوى ثنائي (بما في ذلك تفعيل منتدى الحوار الاجتماعي الاورو-متوسطي بشكل مستقر وواضح وثابت ومتكرر، بالإضافة الى النظر في امكانية انشاء لجنة اقتصادية-اجتماعية اورو-متوسطية تواكب السياسات الاقتصادية والاجتماعية)، بالإضافة الى الاجتماعات الدورية على مستوى اقليمي، حيث يتم تأسيس اجراء تشاوري مستقر وواضح ومتكرر مرفق بشفافية فيما يتعلق بمحتوى الاجراء التشاوري، ويعتبر وينفذ كمكون اساسي في عملية صنع القرار في السياقات الاقتصادية والاجتماعية الاورو-متوسطية.
- تفعيل الدعوات والتصريحات التي جاءت في قمة برشلونة ٢٠٠٥ فيما يخص الهجرة والاندماج الاجتماعي والامن والعدالة، كما المقاربة العالمية الجديدة للهجرة التي صدرت عن المجلس الاوروبي ٢٠٠٥ والتي دعت الى معالجة جذور مشكلة الهجرة، و أيضاً ما صدر عن اجتماع وزراء الدول الاورو-متوسطية (الجزائر ٢٠٠٧) حول تسهيل الحركة الشرعية للعمالة واشكال حركة العمالة المختلفة بما في ذلك المؤقتة او الدائرية. ويأتي هذا الطرح من أجل تعزيز الربط ما بين السياسة الاورو-متوسطية للشغل من جهة والتشغيل والعمل المتعلق بالتنقل الحر الاوروبي-المتوسطي من جهة أخرى، الذي لا يزال يفتقد لأسس عملية.
- حمل الشركات الأجنبية على احترام تشاريع الشغل.

## نبذة عن بعض من نشاط المجتمع المدني الموازي للشراكة الاوروبية-المتوسطية

تلحظ الشراكة مكانا لمشاركة المجتمع المدني والنقابات من خلال اتاحة الفرصة والموارد لتنظيم منتدى مدني موازي لاجتماعات السنوية لوزراء الخارجية الاورو-متوسطي، حيث جرت العادة ان تموله الدولة المضيفة للاجتماع الوزاري وتنظمه لجنة، يفترض ان تتشكل من منظمات المجتمع المدني من كل من الدولة المضيفة والدولة التي استضافت المنتدى السابق والدولة التي تستضيف المنتدى اللاحق.

بقي الحال عليه الى ان اصطدمت هذه الالية بواقع ان المنتدى بات مرتبطا بسياسية الدولة المضيفة وعلاقتها بالمجتمع المدني فيها وفي دول الجوار. فسعت عدد من منظمات المجتمع المدني الى تنظيم اطار مستقل انطلق التشاور حوله في لقاءات متكررة في بروكسل وقبرص، الى ان تم تنظيم الجمعية العمومية الاولى التأسيسية للمنبر المدني الاوروبي المتوسطي في لوكسمبرغ عام ٢٠٠٥، وهو مستمر في عمله حتى يومنا هذا.

وهناك مساعي لنشوء شبكات قطاعية موازية كالشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان وشبكة بيئية واخرى شبابية والجهود قائمة لنشوء شبكات أورو-متوسطية للنقابات العمالية والمنظمات التنموية والنسائية وغيرها من القطاعات.

من أجل التأثير في الواقع